

نقد القراءة الحداثية لشحورور في كتابه "الكتاب والقرآن"

موضوع "الإِنزال والتنزيل" أنموذجاً

أ.د. عودة عبد الله

أستاذ التفسير بكلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية

Odeh74a@najah.edu

طارق علي أبو سرحان

طالب دكتوراة بجامعة النجاح الوطنية

Tareqs1974@gmail.com

نقد القراءة الحداثية لشحورور في كتابه "الكتاب والقرآن"

موضوع "الإنزال والتنزيل" أنموذجاً

ملخص البحث

تقف هذه الدراسة على الطريقة التي سلكها محمد شحورور في تقسيمه للقرآن الكريم، وما وقع فيه من أخطاء منهجية، ومخالفة صريحة لقواعد اللغة، وثوابت العقيدة والدين، وذلك من خلال دراسته التطبيقية حول دلالة كل من (بَلَّغ، وأبْلَغ) و(نَزَّلَ وأنزل). وقد اتبع الباحث في ذلك المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها: أن طريقة شحورور في تقسيم القرآن الكريم إلى معجز وغير معجز، هي طريقة محدثة وباطلة، وفيها قلب للحقائق حيث جعل المحكم متشابهاً والمتشابه محكماً، خلافاً لما قرره أهل التفسير في بيان معاني النصوص القرآنية.

الكلمات المفتاحية: شحورور، الحداثة، القرآن، الحداثيون.

Abstract

This study stands on Mohammad Shahrour's way in dividing the holy Qura'an, the faults in his methodology, explicit infraction of Arabic grammar, firm in belief and religion, through his applied study on the meaning of "report / informed" "lower / sent down". The researcher followed in his study "inductive / analytic / critical" methodologies.

The results were: "his method of dividing the holy Qura'an to miraculous and not miraculous was void and modernistic, he faked facts when he made the precise verses specific, and made the unspesific verses precise, in contrary to all what was agreed on by interpret scholars who explained the Quraán texts' meanings .

Key words; Shahrour, modernism, modernists, Quraán.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فلم ينل كتاب من العناية والاهتمام ما ناله القرآن الكريم، فقد عكف عليه المسلمون منذ نزل بالتلاوة والحفظ، والدراسة والتدريس، والشرح والبيان، حتى كثر في علومه التأليف، نحواً، وإعراباً، وصرفاً، وبلاغاً، وبياناً، وتفسيراً... وقد استمرت هذه العناية إلى يومنا هذا، حرصاً على خدمته، وتحقيقاً لوعده الله بحفظه، وسعياً لنيل ثواب الله وأجره، إلا أنه نبتت في هذا الزمان نابتة من أبناء المسلمين الذين تتلمذوا على أيدي المستشرقين، وقد وُسِّموا بالحدائثيين، فتوجهوا أو وُجِّهوا لدراسة القرآن الكريم، وعلومه على اختلاف تنوعها، وتغايرها، من لغوية وشرعية، وقد ساروا في ذلك على غير سنة الأولين من علماء هذا الدين، إنما قلدوا كبار المستشرقين من أعدائه، فقرأوا القرآن قراءة جديدة، محدثة، وفق قواعد وقوانين مبتدعة، لم يعرفها أساطين العلم الأوائل من المسلمين، قواعد وقوانين من وحي فلاسفة ومفكرين، ورجال دين غربيين، وقد أطلقوا عليها القراءة الحدائثية، أو القراءة المعاصرة للقرآن الكريم؛ وهي قراءة منفلة من كل قيد أو ضابط لغوي أو شرعي، أو حتى منطقي، وقد كان من هؤلاء الحدائثيين محمد شحرور، حيث تناول القرآن بالدراسة على الطريقة الحدائثية المعاصرة، فألف في ذلك مؤلفات عديدة، منها كتابه الموسوم بـ"الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة"، وقد جعل فيه فصلاً، وهو الفصل الثالث، بعنوان: "الإنزال والتنزيل"، جاء فيه على غرار سائر كتابه بالغرائب والعجائب، وهو ما دعاني لتخصيصه بالدراسة، للكشف عما فيه من أخطاء منهجية، وتناقضات لغوية ودينية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول فصلاً في كتاب يعد من الكتب المهمة لدى الحدائثيين والتي تناولت القرآن الكريم بالدراسة، وكون هذا الفصل "الإنزال والتنزيل" تضمن معظم الأفكار الرئيسية فيه، وكون هذه الأفكار تتعارض في قواعدها وفروعها مع المقررات اللغوية والشرعية والمنطقية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: هل خالف شحرور علماء اللغة والتفسير والأصول في حقيقة الكتاب والقرآن الكريم، ودلالة ما جاء فيه من صيغ، وأوزان، وألفاظ؟ ويتفرع عنه أسئلة أخرى عدة، وهي:

1. هل الآيات المحكمات "أم الكتاب" بحسب شحور قابلة للنسخ والتأويل؟
2. هل خالف شحور فيما ذهب إليه القواعد اللغوية والأصولية، والثوابت العقدية والمنطقية؟
3. هل جانب شحور الصواب في دلالة صيغ كل من (بَلَّغ، وأَبْلَغ) و(نَزَّلَ وأنزَلَ)؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى أمور يمكن إجمالها في الآتي:

1. بيان مخالقات شحور اللغوية، والتفسيرية، والأصولية، والعقدية عند تفسيره للقرآن الكريم.
2. بيان انحراف شحور في زعمه أن الآيات المحكمات قابلة للنسخ والتأويل.
3. بيان بطلان ما قرره شحور من تفريق بين دلالة صيغ كل من (بَلَّغ، وأَبْلَغ) و(نَزَّلَ وأنزَلَ).

الدراسات السابقة

في سياق البحث لإنجاز هذه الدراسة وجدت كتباً وأبحاثاً عدّة تناولت كتاب "الكتاب والقرآن" لشحور بالدراسة والتحليل والنقد، ومنها ما يأتي:

1. كتاب بعنوان: "التحريف المعاصر في الدين تسلل في الأنفاق بعد السقوط في الأعماق"، للباحث: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم: دمشق، ط1، 1418هـ-1997م.
2. كتاب بعنوان: تهافت القراءة المعاصرة"، للباحث، د. منير محمد طاهر الشواف، الشواف للنشر والدراسات، ط1، 1993م.
3. كتاب بعنوان: "بيضة الديك" نقد لغوي لكتاب "الكتاب والقرآن" للباحث: يوسف الصيداوي.

وتتميز هذه الدراسة بأنها تناولت فصل "الإنزال والتزليل" بالدراسة على وجه الخصوص دون سائر الكتاب، في حين تناولت الدراستان السابقتان الكتاب كله، كما اختلفت عنهما في بعض النماذج التطبيقية، أما الثانية فإنها قد وقفت على القواعد العامة التي اتبعتها شحور دون النماذج التطبيقية التفصيلية، أما تمييزها عن الدراسة الثالثة فذلك بكونها عالجت قضايا متنوعة: لغوية، وتفسيرية، وأصولية، وعقدية، وفكرية، في حين اقتصرت الثالثة على القضايا اللغوية فقط.

منهج البحث

اعتمدت في هذه الدراسة المنهجين الاستقرائي والوصفي، وذلك من خلال تتبع فصل "الإنزال والتنزيل" فجمعت ما فيه من قضايا لغوية، وتفسيرية، وأصولية، وعقدية، وفكرية، ووقفت عليها بالتحليل والنقد.

خطة البحث

ولجت إلى موضوع الدراسة دون الخوض في مبحث تمهيدي وفق ما اعتدنا علينا، ودون التعريف بشحور، خشية من التكرار والإطالة، لوجود ذلك في مظانه في أغلب الدراسات السابقة، ولذلك جاءت الدراسة مكونة من مبحثين، تحت كل مبحث مطلبان، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: أقسام القرآن الكريم بين شحور وأهل اللغة والتفسير والأصول

المطلب الأول: أقسام القرآن الكريم ودلالاتها عند شحور

المطلب الثاني: أهل اللغة والتفسير والأصول ونقد ما ذهب إليه شحور

المبحث الثاني: صيغتا (نزل وأنزل) و(بلغ، وأبلغ) بين اللغويين وبين شحور

المطلب الأول: التوجيه الصرفي لصيغتي (نزل وأنزل) و(بلغ، وأبلغ)

المطلب الثاني: دلالة صيغتي (نزل وأنزل) و(بلغ، وأبلغ) عند شحور ونقدها

المبحث الأول

أقسام القرآن الكريم بين شحور وأهل اللغة والتفسير والأصول

المطلب الأول: أقسام القرآن الكريم ودلالاتها عند شحور

قسم شحور القرآن الكريم (المصحف) إلى أربعة أقسام؛ وهي: أم الكتاب، وتفصيل الكتاب، والسبع المثاني، والقرآن¹، وبيان ذلك على النحو الآتي²:

أولاً: أم الكتاب: وهي الآيات المحكمات التي تشتمل على رسالة محمد عليه السلام، والأحكام، والشرائع، والوصايا، والحدود، بما فيها العبادات، وهي قابلة للاجتهاد بحسب الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، باستثناء العبادات والأخلاق والحدود، ولا إجاز فيها. وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 7].

ثانياً: القرآن والسبع المثاني: وهي الآيات المتشابهات القابلة للتأويل، والتي تخضع للمعرفة النسبية حسب تطور معارف العصر، وهي آيات العقيدة، فالقرآن هو ما له حقيقة موضوعية خارج الوعي الإنساني، وهو كلمات الله. أما السبع المثاني فهي بعض الحروف المقطعة في أوائل السور؛ وهي سبع آيات فواتح للسور، وكلاهما يشكلان نبوة الرسول، وهي التي وقع الإعجاز فيها، وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]، وقوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: 23].

ثالثاً: تفصيل الكتاب: وهو المشتمل على آيات غير محكمات وغير متشابهات. وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُخْرُ مُتَشَابِهَةٌ﴾ [آل عمران: 7]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: 37].

واستنتج شحور من خلال نظره في الآيات السابقة أن مصطلح "الكتاب" قسمان: آيات محكمات، وأخر متشابهات، وأن مجموع الآيات المحكمات هي الأحكام، وأن صيغة "أخر" بالتركيب تفيد أن الآيات غير المحكمات ليست بالضرورة متشابهة كلها، وإلا لقال "والأخر"، بل فيها ما ليس محكماً ولا متشابهاً، وقد أطلق عليه مصطلح "تفصيل الكتاب"، أما المتشابه منها فقد قسمه إلى السبع المثاني والقرآن العظيم.

المطلب الثاني: أهل اللغة والتفسير والأصول ونقد ما ذهب إليه شحور

الفرع الأول: آراء أهل التفسير والأصول في دلالات الآيات التي احتج بها شحور

¹ - انظر: شحور، محمد، الكتاب والقرآن، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع: سورية-دمشق، (ص: 157).

² - انظر: المرجع السابق، (ص: 56-58). والشواف، منير محمد طاهر، تهافت القراءة المعاصرة، الشواف للنشر والدراسات، ط1، 1993م، (ص: 17).

أولاً: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]. ويقصد بالكتاب هنا القرآن بإجماع المفسرين³، والمُحْكَم: واضح المعنى ظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه أو غيره، وهو ما عليه الجمهور⁴. وأم الكتاب: أصله وما ينضم إليه كثيره، وتفرغ عنه فروعُه⁵، بحيث يُرد إليه ويُرجع عند الاشتباه⁶. أما المُتَشَابِه: فقد ذكروا فيه أقوالاً عدة، أولاً: ما لا يظهر معناه، أو لا تتضح دلالاته لا باعتبار نفسه ولا غيره⁷.

وعليه فالمعنى الإجمالي للآية: أن من القرآن آيات واضحة للجميع، وهي الأكثر، ومنه آيات تُشكِل على البعض، والواجب هنا رد المتشابه إلى المحكم⁸.

ثانياً: قوله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: 37]: وخلاصة قول المفسرين بتفصيل الكتاب: أي تبين ما فرض وكتب فيه من الأحكام والشرائع، والحقائق من الإخبارات الصادقة، والعقائد⁹. والمقصود بالكتاب القرآن الكريم، فالشوكاني يرى أن الكتاب للجنس، وأن المراد ما بين من أحكام في القرآن، وعليه يكون المراد بالكتاب القرآن¹⁰.

-
- 3 - انظر: ابن عطية، عبد الحق، (542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، (1/400).
- 4 - انظر: الشوكاني، محمد عبد الله اليمني، (1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير: دمشق، ط1، (1414هـ)، (1/360).
- 5 - ابن عاشور، محمد، (1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر: تونس، 1984م، (3/154).
- 6 - انظر: حوى، سعيد (1409هـ)، الأساس في التفسير، دار السلام: القاهرة، ط6، 1424هـ، (2/707).
- 7 - انظر: الشوكاني، فتح القدير، (1/360).
- 8 - انظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (1376هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م، (ص122).
- 9 - انظر: أبو حيان، محمد، (745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر: بيروت، 1420هـ، (6/57). والألوسي، شهاب الدين الحسيني (1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عطية، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1415هـ، (6/111). والشنقيطي، محمد الأمين، (ت: 1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار عطاءات العلم (الرياض)، ودار ابن حزم (بيروت)، ط5، (1441هـ/2019م)، (2/568).
- 10 - انظر: الشوكاني، فتح القدير، (2/507).

ثالثاً: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]: ذكر أهل التفسير أوجه عدة في معنى السبع المثاني، فقيل: هِيَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وقد نُقِلَ هذا عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما¹¹، وأكثر المفسرين عليه. وقيل: السَّبْعُ الطَّوَالُ، وقيل: الْأَحْزَابُ فَإِنَّهَا سَبْعُ صَحَائِفَ، وقيل: الْقُرْآنُ كُلُّهُ، وقيل: أَقْسَامُ الْقُرْآنِ وَهِيَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَمِمَّا يُقْوِي كَوْنَهَا الْفَاتِحَةَ أَنَّهَا مَكِّيَّةٌ¹². والمثاني من التنثية، أو النَّثَاءُ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ مَثْنَى تَكَرَّرَ قِرَاءَتُهُ، أو أَلْفَاظُهُ، أو قِصَصُهُ وَمَوَاعِظُهُ، أو مَثْنَى عَلَيْهِ بِالْبَلَاغَةِ وَالْإِعْجَازِ، أو مَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ مِنْ صِفَاتِهِ الْعَظِيمَى وَأَسْمَائِهِ الْحَسَنَى¹³. وقيل: لِأَنَّهَا تُقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وهذا يعدُّ تنثيةً فِي الصَّلَاةِ¹⁴.

وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ: هُوَ سَائِرُ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه¹⁵. وقد صح أن أَبَا سَعِيدٍ بِنِ الْمَعْلَى قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي، فَدَعَانِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَلَمْ أُجِبْهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، قَالَ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ؟ ثُمَّ قَالَ: أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: لِأَعْلَمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ¹⁶. فالسبع المثاني هي الفاتحة، والقرآن العظيم يحتمل أن يكون الفاتحة، أو سائر القرآن؛ وهو الراجح للحديث السابق، وإلا لكان تكررًا.

رابعاً: قوله: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَّثَانِي تَعْشُرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: 23]: جاء عند النسفي {متشابهها} يشبهه بعضه بعضاً في الصدق والبيان والوعظ والحكمة والإعجاز وغير ذلك، {مَّثَانِي} نعت "كتاباً" جمع مثنى بمعنى مردد ومكرر، لما تثنى من قصصه وأنبائه وأحكامه وأوامره

11 - انظر: البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، (ت: 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، (1420هـ)، (3/ 64).

12 - انظر: الشوكاني، فتح القدير، (3/ 170).

13 - البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي (ت: 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، (1418هـ)، (3/ 216-217).

14 - انظر: البغوي، معالم التنزيل، (1/ 70).

15 - انظر: المرجع السابق، (4/ 390).

16 - البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت: 256هـ)، صحيح البخاري، ط3. تحقيق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير: بيروت، (1407هـ/1987م)، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، ح4474، (6/ 17).

ونواهيه ووعده ووعيده ومواعظه، فهو بيان لكونه متشابهاً؛ لأنَّ القصص المكررة وغيرهما لا تكون إلا متشابهة، وقيل: لأنه يثنى في التلاوة فلا يُمل¹⁷.

ما ذكره أهل التفسير في شأن المحكم والمتشابه والكتاب والقرآن متفق مع ما ذهب إليه أهل الأصول، فالجصاص يرى أنَّ الْمُحَكَّم لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا، وَالْمُتَشَابِهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ¹⁸، وأبو الخطاب الكلوزاني يرى أنَّ ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان هو المحكم، وما احتاج إلى بيان هو المتشابه¹⁹. وقيل: مَا يَنْفَرِدُ بِعِلْمِهِ اللَّهُ تَعَالَى هو المتشابه²⁰. أما الكتاب أو القرآن فهما بذات المعنى عند الأصوليين، وهو: الأصل الأول، أو الدليل الكلي الأول الذي لا خلاف فيه بينهم. وقد حدّ حدوده الغزالي بقوله: "مَا نُقِلَ إِلَيْنَا بَيْنَ دَفْتَيْ الْمُصْحَفِ عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا، وَنَعْنِي بِالْكِتَابِ الْقُرْآنَ الْمُنَزَّلَ"²¹. وعرفه ابن مفلح بقوله: "الكتاب: القرآن، وهو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف تواتراً"²².

يتضح مما سبق أن ما ذهب إليه شحرور من تقسيم للمصحف الشريف لا علاقة له من قريب ولا بعيد بالمعاني والدلالات التي جاءت في كتب التفسير والأصول، والتي يعول عليها في فهم كتاب الله تعالى، وعليه فما جاء به شحرور تقسيم ومعان مبتدعة لم يسبق إليها، إنَّما هي من بنات أفكاره الناتجة عن توجهاته الفكرية المتأثرة بالاستشراق والمستشرقين²³.

الفرع الثاني: نقد طريقة شحرور في تقسيم القرآن والدلالات المنبثقة عنها

¹⁷ - النسفي، عبد الله بن أحمد، (ت: 710هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف بديوي، دار الكلم الطيب: بيروت، ط1، (1419هـ / 1998م)، (3/176).

¹⁸ - انظر: الجصاص، أحمد بن علي الرازي الحنفي، أبو بكر، (ت: 370هـ)، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، (1414هـ / 1994م)، (1/373). وانظر: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن الفراء، (ت: 458هـ)، العدة في أصول الفقه، ط2. تحقيق: أحمد المباركي، (1410هـ / 1990م)، (2/684).

¹⁹ - انظر: التمهيد في أصول الفقه، (2/276).

²⁰ - انظر: الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، (ت: 505هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، (1413هـ / 1993م)، (ص: 85).

²¹ - الغزالي، المستصفى، (ص: 81).

²² - ابن مفلح، محمد المقدسي الحنبلي، (ت: 763هـ)، أصول الفقه، تحقيق: فهد السدحان، مكتبة العبيكان، ط1، (1420هـ / 1999م)، (1/306).

²³ - انظر: حبنكة، عبد الرحمن حسن الميداني، التحريف المعاصر في الدين تسلل في الأنفاق بعد السقوط في الأعماق، دار القلم: دمشق، ط1، (1418هـ / 1997م)، (ص: 19).

الطريقة التي سلكها شحورور في تقسيم القرآن منتقدة من جوانب عدة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النقد اللغوي والتفسيري

1. ما جاء به شحورور من تقسيم للمصحف لا مستند له لا من لغة ولا شرع، وقد ظهر ذلك من خلال تتبع أقوال أهل التفسير بالأثر والرأي كما سبق.

2. إن تقسيم شحورور القرآن الكريم وتجزئته يتعارض مع المعنى اللغوي لجذره، يقول ابن فارس: "(قري) القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع؛ من ذلك القرية: سميت قرية؛ لاجتماع الناس فيها... وقد سُمِّيَ بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك".²⁴، ويقول الراغب: "قرأ، أي: جمع... والقراءة: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل... والقراءة: اسم للموضع الذي يجتمع فيه الناس"²⁵. ومن هذا يتبين أن شحوروراً خالف المعنى الأصلي للجذر اللغوي للقرآن، إذ يدل الجذر على معنى الجمع، في حين ما قام به شحورور يعد تفكيكاً وتجزئاً للقرآن الكريم بصورة تفقده المعنى الذي أراده الله له.

3. إن هذا التقسيم يتعارض مع التقسيم القرآنية الثنائية التي جاءت بها الآية ذاتها، وذلك من حيث كونها آيات محكمات ومتشابهات. فإن كون الآيات محكمات ومتشابهات وصفان لا يرتفعان سوياً ولا يجتمعان، فإضافة قسم ثالث ينتفي فيه الوصفان، أمر لا يحتمله نص الآية ولا يقبله عقل.²⁶

4. إن هذه التقسيمات جاءت متوافقة تماماً مع ما نهى الله تعالى عنه أهل الجاهلية الذين جعلوا القرآن عزيين، أي أقساماً متفرقة، وأجزاء مشتتة، قال تعالى: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ * قَوْلِكَ لَنْسَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: 90]. يقول السعدي: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ أي: أصنافاً وأعضاء وأجزاء، يصرفونه بحسب ما يهونونه، فمنهم من يقول: سحر ومنهم من يقول: كهانة ومنهم من يقول: مفترى إلى غير ذلك من أقوال الكفرة المكذبين به، الذين جعلوا قدهم فيه ليصدوا

24 - انظر: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (1399هـ-1979م). (204/3-205)، (79-78/5).

25 - الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل، (ت: 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان داودي، دار العلم الدار الشامية: دمشق. (1412هـ)، (ص668-669).

26 - انظر: ناصرين، بن بدر محمد، موقف محمد شحورور من أركان الإيمان من خلال كتابه "الكتاب والقرآن قراءة معاصرة"، المكتبة الشاملة، ص12.

النَّاسِ عَنِ الْهُدَى²⁷. فشحورور يحذو حذو أهل الجاهلية في تقسيم القرآن، وهو بذلك يخالف أمر الله، ويحل ما حرمه.

5. يتعجب شحورور من علماء التفسير كيف فرّقوا بين الكتاب في سورة آل عمران؛ في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]، ففسروه بالقرآن، وبينه في سورة فاطر؛ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ﴾ [فاطر: 31]، ففسروه باللوح المحفوظ رغم أنّ كليهما معرفة. أقول: زعم شحورور أنّ المفسرين فسّروا الكتاب في قوله: "من الكتاب" باللوح المحفوظ، علماً أنّهم لم يقتصروا على هذا المعنى فقط، إنما ذكروه رأياً محتملاً، قال الشوكاني: "وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ" يَعْنِي: الْقُرْآنَ، وَقِيلَ: اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ عَلَى أَنَّ مِنْ تَبَعِيَّةٍ أَوْ ابْتِدَائِيَّةٍ²⁸، أما أكثرهم فعلى أنّه القرآن لا اللوح المحفوظ²⁹، علماً أنّ السّباق واللّحاق يؤكد أنّ المراد هو القرآن الكريم، فقد سبقت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [فاطر: 29]، أي القرآن الكريم، وألحقت بقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: 32]، أي الكتاب الذي أنزلناه إليك الذي ذكر في الآية الأولى، وهو القرآن³⁰، وقيل: "معاني الكتاب (القرآن) وعلمه وأحكامه وعقائده"³¹. فالسّباق والسّباق واللّحاق يؤكد أنّ المقصود بالكتاب هنا القرآن الكريم، فلا مسوّغ لعجب شحورور، ولا لتقسيمته.

6. إن قوله: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: 1] ليس بينها وبين ما سبق في (آل عمران) تعارض³²، وإن بدا أنّ هناك تعارضاً؛ إذ إنّ الآية في (آل عمران) تدلّ على أنّ القرآن فيه المحكم من الآيات وفيه المتشابه، في حين تدلّ الآية في (هود) على أنّ القرآن الكريم كلّ آياته محكمة، والأمر ليس كذلك، فالمعنى المراد في (آل عمران) من محكمات غير المراد منها في (هود)، إذ المعنى في (آل عمران) هو المعنى الشرعي على ما قرره الأصوليون، وهو ما لا إلتباس فيه ولا يحتمل إلا وجهاً

27 - السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص435).

28 - الشوكاني، فتح القدير، (4/ 400).

29 - انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، (4/ 438). وأبو حيان، البحر المحيط، (9/ 32).

30 - البغوي، معالم التنزيل، (6/ 420).

31 - انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، (4/ 438).

32 - انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص122).

واحداً³³، أما في (هود) فالمعنى المراد المعنى اللغوي، أي: أن آياته نُظمت نظماً رصيناً محكماً، ليس فيه خلل ولا تناقض، كالبناء المحكم المرصوف³⁴. وعليه فلا تعارض بين الآيتين، فكلُّ منها لها دلالتها، ويجمع بينهما بحمل الأولى على المعنى الاصطلاحي الشرعي، والثانية على المعنى اللغوي، وكذلك يقال في معنى المتشابه. ومنهم من جمع بينهما على الاشتراك، أي أن المحكم مشترك لفظي يحتمل كلا المعنيين المذكورين سابقاً، فحملت الأولى على معنى والثانية على آخر³⁵، وعليه فلا مسوّغ لما ذهب إليه شحور من تقسيم لا يستند إلى لغة ولا شرع. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن جملة (أحكمت آياته) في محل رفع على الصفة ل(كتاب)، والتقدير: كتاب محكم الآيات، أو كتاب محكمة آياته، وقد جيء بهذه الصفة لتخصيص الموصوف (الكتاب) بعد أن كان عاماً، والوصف في العربية لا يقع على أحد أجزاء الموصوف من دون أجزائه الأخرى، فإذا قلت: هذا كتاب أحرقت صفحاته، فهذا يعني: أن صفحات الكتاب قد أحرقت كلها، وكذلك فآيات القرآن بحسب هذه الآية كلها محكمة، وذلك على خلاف زعم شحور أن بعضه محكم وبعضه غير محكم³⁶.

ثانياً: النقد العقدي والأصولي

1. عدّ شحور القرآن والسبع المثاني -الآيات المتشابهات القابلة للتأويل- وآيات العقيدة مما يخضع للمعرفة النسبية، وهذا يتعارض مع القطعيّات؛ فمن المسلمّات عند أهل العقيدة أنها لا تؤخذ إلا عن يقين، وذلك بالدليل القاطع في ثبوته ودلالته، وهو الذي لا يدخله الظن، ولا يقبل التأويل³⁷، قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: 36]، وقد سماه القرآن الحجة، والبرهان، والسلطان، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كِبْرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ﴾ [غافر: 35]. وقال: ﴿أَمَّنْ يَبْدُوَ الْخَلْقَ ثُمَّ

33 - انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر دمشقي، (ت: 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، ط2، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبة، (1420هـ-1999م)، (4/303). وأبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، (ت: 982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (2/7).

34 - انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي: بيروت، (1407هـ)، (2/377).

35 - انظر: أبو حيان، البحر المحيط، (9/32).

36 - انظر: الصيداوي، يوسف، بيضة الديك نقد لغوي لكتاب الكتاب والقرآن، المطبعة التعاونية، (ص: 33).

37 - شلتوت، محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق: القاهرة، ط8، (1421هـ/2001م)، (ص: 58).

يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرَزُقْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَعْلَهُ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿64﴾ [النمل: 64]، فكيف تُعدُّ آيات العقيدة بعد هذه البراهين من الآيات المتشابهات؟! إنه لعجب عجاب.

2. يرى شحور أن المحو والإثبات يقع في أم الكتاب؛ أي أن التغيير إنما يحصل فيها، وأنه ليس لها علاقة بالقرآن، وأن الآيات قابلة للتزوير، والتقليد، وأنه لا يوجد فيها إعجاز؛ بل هي في قمة الصياغة الأدبية العربية³⁸. وعليه أقول: إنَّ الثابت على سبيل القطع أنَّ القرآن معجز في سوره كلِّها على طولها وقصرها، واختلاف موضوعاتها، وقد تحدى الله القوم أن يأتوا بمثله، ثم تنزل إلى عشر سور مثله، ثم بسورة مثله، ثم بسورة من مثله، ولم يميز بين قرآن وقرآن، ولا سورة وسورة من حيث كونها معجزة والأخرى غير معجزة، فكُلُّها في الإعجاز سواء، قال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمِعَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ۚ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: 88]، وعليه فتقسيم شحور القرآن إلى آيات معجزات، وآخر غير معجزات باطل يتعارض مع آيات التَّحدي القطعيَّة في القرآن الكريم³⁹. أمَّا كونها صيغت صياغة أدبية فهذا يعني أن القرآن من حيث بلاغته على السواء مع بلاغة أهل الفصاحة والبلاغة من العرب، ومن ثمَّ يمكن الاستدراك عليها؛ فليست آيات أم الكتاب إلا نصوصاً أدبية قابلة للنقد؛ لأنَّها قابلة للزيادة والنقص؛ لما فيها من محو وإثبات، وتغيير، وهو بهذا يؤكد نفي الإعجاز عن القرآن الكريم الذي جعله الله تعالى معجزة نبيه الخالدة.

3. يزعم شحور أن "أم الكتاب" الذي يجري فيه المحو والإثبات والتغيير هو الكتاب الذي نزل على محمد ﷺ؛ ولذلك نزع عنه صفة الإعجاز، وأجاز دخول الباطل إليه، فكان بحاجة إلى حفظ ورقابة⁴⁰، إلا أن الحقَّ خلاف ما زعم شحور؛ فأُمُّ الكتاب في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: 39]، هو أصلُ الكتاب، وهو اللُّوحُ الْمُحْفُوظُ الَّذِي لَا يَجْرِي عَلَيْهِ تَبْدِيلٌ وَلَا تَغْيِيرٌ⁴¹، أما ما يتغير ويتم فيه المحو والإثبات فهو ديوان الحفظ، يقول أبو حيان: "قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالصَّحَاحُ: يَمْحُو مِنْ دِيْوَانِ الْحَفْظَةِ مَا لَيْسَ بِحَسَنَةٍ وَلَا سَيِّئَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِكُتْبِ كُلِّ قَوْلٍ وَفِعْلٍ، وَيُثَبِّتُ غَيْرَهُ"⁴²، وقيل غير ذلك.

38 - انظر: شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 160).

39 - انظر: عفانة، جواد، القرآن وأوهام القراءة المعاصرة، عمان: دار البشير، (1994م/ 1415هـ)، (ص: 21).

40 - انظر: شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 160).

41 - انظر: البغوي، معالم التنزيل، (4/ 326).

42 - أبو حيان، البحر المحيط، (6/ 398).

3. إن ادعاء نسبة الآيات المحكمات، والسبع المثاني، والقرآن العظيم، أي تاريخانيتها وكونها منتجاً اجتماعياً في جانب منها يتعارض مع ما جاء في القرآن الكريم من آيات بيّنات قاطعات في كون ما في القرآن هو الحق المطلق، وأنه صالح لكل زمان ومكان؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [فاطر: 31]، وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ [المائدة: 3].

4. انتقاده لإثبات صفة العلم لله تعالى والإيمان بالقضاء والقدر، وذلك بقوله: "إن المسلمين أصبحوا في هذه الحالة من الوهن ليس لأنهم تركوا الصلاة... وإنما بسبب الخلط في مسألة الحرية والقضاء والقدر... والتقرير المسبق لعمر الإنسان وورقه وعمله، وما هو الموجود مسبقاً قبل أن يدخل في المدركات وما هو غير الموجود"⁴³. أقول: إن الإيمان بالقدر هو الركن السادس من أركان الإيمان، وهو كناية عن الإيمان بعلم الله الأزلي، الذي لا يصح الإيمان إلا به، فإذا ما خالطه شك أو ظن أفضى بصاحبه إلى المروق من الدين، وعليه فقوله يتعارض مع أصل عقدي ثابت ثبوتاً قطعياً، إنكاره أو الشك فيه ردة ومروق من الدين. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: 15]، وقال: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: 46].

5. التقليل من أهمية الانقياد لأوامر الله ونواهيه، والالتزام بالأحكام الشرعية، إذ أن سبب تأخر المسلمين ليس مخالفة هذه الأوامر والنواهي، كما أنهم لم يصبوا في هذه الحالة من الوهن؛ لأنهم تركوا صلاتهم وصومهم وحجهم وأداء زكاتهم، أو لأنهم شربوا الخمر...⁴⁴. إن مثل هذا التوجه فيه تحريض على معصية الله بالتقصير بالفرائض، وارتكاب المحرمات؛ فهي ليست السبب فيما أصابنا من ذل وهوان كما زعم، وهو بذلك يعارض القطعي من كتاب الله الذي ينص صراحة على إنزال العذاب بهم إن خالفوا أمره، وأعرضوا عن ذكره؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: 124]. وقال: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونَ مِنْكُمْ لَوَادًّا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63].

⁴³ - شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 158).

⁴⁴ - انظر: شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 158).

6. قوله: "بأنَّ كلام الله هو عين الموجودات ونواميسها العامة التي تحكم الوجود"⁴⁵ يدلُّ على عقيدة باطلة؛ هي عقيدة وحدة الوجود التي قال بها ابن عربي الصُّوفي، ومن أقواله التي تدل على ذلك: "وهكذا تجده في صور المعادن والنبات والحيوان والأفلاك والأمكنة، فسبحان من أظهر الأشياء وهو عينها، فما نظرت عيني إلى غير وجهه ... فكل وجود كان فيه وجوده"⁴⁶. فهي تنص على أنه ليس هناك موجود إلا الله، فليس غيره في الكون، وما هذه الظواهر التي نراها إلا مظاهر لحقيقة واحدة، هي الحقيقة الإلهية، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

7. القاعدة المقررة عند أهل الأصول أنَّه حال التنازع بين المحكمات والمتشابهات تحمل المتشابهات على المحكمات، وذلك بغرض إزالة الإبهام والغموض⁴⁷، إلا أن شحوراً يأبى إلا المخالفة؛ فقد حمل المحكمات على المتشابهات؛ فكون أم الكتاب فيها محو وإثبات، أي فيها تغيير، بحسب شحور اقتضى ذلك حاجتها إلى حفظ ورقابة وتصديق، وقد كانت هذه إحدى مهمات القرآن الكريم؛ فالقرآن هو تصديق أم الكتاب؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يونس: 37]، فهو حافظٌ ورقيبٌ على أم الكتاب من التزوير، والإضافات، والنقصان؛ لذا جاءت آيات أم الكتاب موزعةً بين آيات القرآن⁴⁸. أقول: على الرغم من أن القرآن بحسب شحور آيات متشابهاتٍ تحتمل اختلاف المعاني ومن ثم التآويل، فقد جعله الأصل الذي تُحمل الآيات المتشابهات التي فيها تغيير ومحو وإثبات عليه؛ أي يحمل المتشابه الغامض على المتشابه الغامض، ولا شك أن هذا خلاف الأصل والمنطق؛ فالأصل أنه إذا وجد نص خفي وآخر جلي أن يحمل الخفي على الجلي، أو نص مجمل وآخر مفسر أن يحمل المجمل على المفسر؛ لأنَّ فيها مزيد وضوح وبيان، أمَّا العكس فهو إغراق في الغموض، وعدم الوضوح⁴⁹، وعليه فالمنطق السليم والأصل الصحيح هو حمل المتشابهات غير الواضحات على المحكمات التي بلغت أعلى مراتب الوضوح بنفي الاحتمال والنسخ عنها⁵⁰، لكنَّه عكس القواعد والأصول بما ذهب إليه من معان ودلالات.

45 - المرجع السابق، (ص: 152).

46 - ابن عربي، محيي الدين محمد بن علي الحاتمي، (ت: 638هـ)، الفتوحات المكية، ط2، تحقيق: عثمان يحيى، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، (1405هـ)، (2/459).

47 - انظر: الجصاص، الفصول في الأصول، (374/1). السبتي، خالد بن عثمان، قواعد التفسير جمعاً ودراسة، دار ابن عفان، (1415هـ)، (ص: 662).

48 - انظر: شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 160).

49 - انظر: الجصاص، الفصول في الأصول، (1/374).

50 - انظر: عبد الله، محمد حسين، الواضح في أصول الفقه، عمان، (1412هـ-1992م)، (ص: 285).

ثالثاً: قضايا أخرى عرض لها شحورور ونقدها

لقد تعددت القضايا التي ذكرها شحورور في هذا الفصل والتي تستدعي النظر والنقد، بالإضافة إلى ما سبق، وهي على النحو الآتي:

القضية الأولى: ما يتعلق بعلوم القرآن كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ

1. ما يتعلق بأسباب النزول: يقول في سياق ردّه وعدم التعميل عليه في فهم آي القرآن: "ومن هذا يُفهم بأن أسباب النزول ليس لها أي معنى في القرآن؛ لأنّ تنزيل القرآن على النبي ﷺ هو حتميٌّ، سُئل عنه أو لم يُسأل"⁵¹. ويقول: "قد يقول الفقهاء إنّ للتّنزيل في القرآن أسباباً، وأقول: إنّ القرآن ليس له علاقة بأسباب النزول؛ لأنه كان سيأتي سُئل عنه أو لم يُسأل"⁵²، وفي المقابل يقول: "بما أنّ محتويات أم الكتاب ليس لها علاقة بلوح محفوظٍ أو إمامٍ مبین، وليست مطلقة... فإنّها تخضع للتبديل والاجتهاد والاختلاف بين أمّةٍ وأخرى، وزمنٍ وآخر، وتخضع لأسباب النزول"⁵³، وقد مثّل لها بقصة عبد الله بن أمّ مكتوم وما نزل فيها من آيات سورة عبس، وهنا يلاحظ اتباعه للمنهج الانتقائي؛ فتارة يتخلى عن علم أسباب النزول، ويزعم أنّه لا حاجة له، على الرّغم من أهميته في فهم الآية التي نزلت على إثره⁵⁴، وتارة يحتج به على ما قرره من مسائل؛ كتاريخانية النصّ خاصّة في "أم الكتاب"، وبمثل هذا يظهر تناقضه، وعدم موضوعيته، وعدم اتّباعه للمنهج العلمي في تقرير المسائل، ومثل هذا عنده كثير.

2. ما يتعلق بالنّاسخ والمنسوخ: يقول: "لذا فعندما طلب النبي ﷺ تخفيض الصلاة -إن صح الحديث- فهذه أمورٌ من أم الكتاب قابلةٌ للمحو والإثبات... فنّفهم معنى قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: 39]، وهنا يكمن السّرُّ الأكبر في تسجيل الآيات المنسوخة من أم الكتاب في المصحف؛

⁵¹ - شحورور، الكتاب والقرآن، (ص: 151).

⁵² - المرجع السابق، (ص: 154).

⁵³ - المرجع السابق، (ص: 159).

⁵⁴ - انظر: فضل حسن عباس، (ت: 1432هـ)، إتقان البرهان في علوم القرآن، دار الفرقان: عمان، ط1، (1997م)،

(258/2).

وذلك لنتنبه إلى هذه الحقيقة⁵⁵. ويقول: "فمقام الرسالة كان في المسموح والممنوع وهذا هو السرُّ الأكبر في وجود النَّاسخ والمنسوخ في أم الكتاب، ووجود التطور في التشريع"⁵⁶. ثم يقول: "ولذلك نُحذِر من الظَّنَّ أَنَّهُ يوجد ناسخ ومنسوخ في القرآن"⁵⁷. أقول: من خلال العبارتين الأوليين يتبين أنَّ شحوراً يثبت النَّسخ في أم الكتاب؛ أي في الآيات المحكمات، وينفيه عن آيات القرآن وتفصيل الكتاب؛ أي عن المتشابهات بحسبه، وهو بهذا يخالف ما أجمع عليه العلماء من كون المحكم من الآيات لا يحتاج إلى بيان، ولا يدخله نسخ، ولا يقبل التأويل⁵⁸، في حين دخول النَّسخ على ما تعلق من المتشابه بالأحكام غير ممتنع، وهو بهذا يعكس القواعد والأصول كذلك؛ بسبب ما ذهب إليه من معان ودلالات.

القضية الثانية: ما يتعلق بالجوانب الفكرية والفلسفية

مثالها: قضية قياس الغائب على الشاهد؛ أو ما يُعرف بقياس التَّمثيل في علم المنطق⁵⁹: فقد ذكر شحور عدداً من المسائل قاس فيها الغائب على الشَّاهد؛ منها قوله: "وبما أنَّ كلام الله هو عين الموجودات ونواميسها العامة التي تحكم الوجود خزنت بشكل ما في لوح محفوظ وفي كتاب مكنون؛ ففي كتاب مكنون يوجد البرنامج العام للكون، وفي لوح محفوظ يوجد هذا البرنامج وهو يعمل"⁶⁰. وقوله: "فالآية هنا تعني القرآن الأصل الموجود في الكتاب المكنون والذي أخذت صورة عنه مترجمة إلى العربية"⁶¹. يلاحظ في كثير من المواضع ومنها هذان الموضوعان أنَّه يتعامل مع عالم الغيب تعامله مع عالم المشاهدة؛ فها هو يتحدث عن كلام الله الذي يتمثل بالموجودات وكيفية تخزينه في اللوح المحفوظ وكأنَّه يتحدث عن شرائح للذاكرة، وجهاز حاسوب يتم تخزين المعلومات فيه، علماً أنَّ كلام الله صفة ذات له، وهي من عالم الغيب، في حين الموجودات ونواميسها التي جسد شحور كلام الله فيها من عالم المشاهدة. وكذلك حديثه عن القرآن الموجود في الكتاب المكنون وهو من عالم الغيب، يلاحظ عليه أنَّه يقيسه بأيّ كتاب ورقي في عالم الشَّهادة قابلٍ للترجمة والتصوير. وبناءً عليه أقول إنَّه يستقيم عقلاً قياس الغائب على الشَّاهد في عالم

55 - شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 160).

56 - المرجع السابق.

57 - المرجع السابق.

58 - عبد الله، الواضح في أصول الفقه، (ص: 285).

59 - عزيري، مصطفى، قياس الغائب على الشاهد قيمته المعرفية وتطبيقاته العقدية، بحث منشور: مج الدليل، ع4،

(2018م)، (ص: 6).

60 - شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 152).

61 - المرجع السابق، (ص: 156).

الشَّهادة؛ كأن يُقاس الإنسان قبل ألف عام، أو الإنسان الموجود في مكان بعيد عنا على إنسان اليوم أو الذي بين ظهرانينا من حيث خصائصه ومكوناته المادية والمعنوية؛ فإنسان الماضي هو إنسان الحاضر، وإنسان أمريكا هو إنسان فلسطين من حيث خصائصه وطبيعته. أما أن يُقاس الغائب في عالم الغيب على الحاضر في عالم الشَّهادة فهذا ما لا يقبله عقلٌ سويٌّ؛ فالعقل الصالح للربط لا يعمل إلا فيما يقع تحت الحسِّ، أي إلا ما كان من عالم الشَّهادة، بحيث يستطيع أن يجري فيه التَّفكير، فيعقله ويدركه، فيحكم عليه، أمَّا عالم الغيب فهو فوق العقل، ومن ثمَّ لا يمكن إعمال العقل فيه مستقلاً عن دليل النقل؛ أي لا يمكن الحكم عليه إلا من خلال الوحي، وعليه فما يصدر من حكم على أمرٍ غيبيٍّ بعيداً عن الوحي لا يسمى عقلاً ولا إدراكاً، إنَّما وهمٌ وخيالٌ، وهو عين ما صدر عن شحور حينما أعمل عقله الذي يتصف بالعجز والنقص والمحدودية -كسائر البشر- فيما هو مطلق لا تحده حدود؛ فقياس الغائب في عالم الغيب على الشاهد لا ينتج يقيناً، ولا يغني من الحق شيئاً.

المبحث الثاني

صيغتا (نَزَّلَ وأنزَلَ) و(بَلَّغَ، وأبْلَغَ) بين اللغويين وبين شحور

المطلب الأول: التوجيه الصرفي لصيغتي (نَزَّلَ وأنزَلَ) و(بَلَّغَ، وأبْلَغَ)

أولاً: التوجيه الصرفي لصيغتي (نَزَّلَ وأنزَلَ)

الإنزال مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (أنزل)، على وزن (أفعل)، وهو من الأفعال المزيدة بحرف؛ وذلك بزيادة الهمزة في أوله⁶²، والمجرد منه: (نزل): وهو فعل لازم، وقد تعدَّى بالهمزة، نقول: نزل المطرُ، وأنزل الله المطرَ.

التنزيل مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (نَزَّلَ)، على وزن (فَعَّلَ)، وهو من الأفعال المزيدة بحرف؛ وذلك بتضعيف عينه⁶³، والمجرد منه: (نزل)، وهو فعلٌ لازمٌ، وقد تعدَّى بالتَّضعيف، نقول: نزل المطرُ، ونَزَّلَ الله المطرَ.

⁶² - انظر: الحملاوي، أحمد بن محمد، (ت: 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة

الرشد الرياض، (ص: 27).

⁶³ - انظر: المرجع السابق.

وقد ذكر العلماء لصيغة (أفعل) معاني عدّة؛ منها: التّعدية، والصّيرورة، والجعل، والسّلب، والدّخول، والوجود⁶⁴. وغالب معانيها التّعدية؛ فإذا كان الفعل لازماً عدّته إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كدخل وأدخلته، وإذا كان متعدّياً عدّته إلى مفعولين؛ كلزم الأمر، وألزمته إياه⁶⁵.

ومن معاني صيغة (فعل): التّعدية، والتّكثير، والجعل، والسّلب، والدّخول، والرّمي، وغيرها⁶⁶. وغالب معانيها التّكثير والتّعدية، والتّكثير يكون في الفعل نحو "طوّفت وجوّلت" أي أكثرت من الطواف والجولان، وفي الفاعل نحو "موتت الإبل" أي كثر فيها الموت، وفي المفعول نحو "غلقت الأبواب" أي أبواباً كثيرة⁶⁷.

والقاعدة الأغلبية في ذلك؛ أنّ الفعل المضعّف يفيد التّكثير إذا كان في أصله متعدّياً قبل التّضعيف، مثل "قَطَعَ" فعل متعدّد، نقول: قَطَعَ الولد التفاحة، (كسر/ كسّر) فهذا الفعل إذا ضعّفناه "قَطَعَ" يدل حينها على التّكثير، أمّا إذا كان الفعل في أصله لازماً؛ وهو ما أكده سيوييه، وذهب إليه أبو حيان؛ فإنّ التّضعيف لا يفيد التّكثير؛ إنّما يفيد النّقل أي التّعدية⁶⁸. وتأتي الصيغتان بالمعنى ذاته⁶⁹، إذ نكر أنّ (فعلت) و(أفعلت) تأتيان بمعنى واحدٍ مشتركين؛ وذلك كخبرت وأخبرت، وسمّيت وأسميت⁷⁰.

64 - انظر: سيوييه، عمرو بن عثمان، (180هـ)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط3، (1408هـ / 1988م)، (5/55-63).

65 - انظر: الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية: بيروت، ط31، (1416هـ / 1996م)، (1/218).

66 - السوالقة، سكينه عبد الكريم، معاني زيادات الأفعال في القرآن الكريم، رسالة ماجستير: جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، إشراف: د. جزاء المصاروة، (2008م)، (ص: 34/3).

67 - الغلابيني، جامع الدروس العربية، (1/218-219).

68 - انظر: أبو حيان، البحر المحيط، (1/167-168).

69 - انظر: الزجاج: إبراهيم بن سهل، (ت: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط1 (1408هـ، 1988م)، (3/208). والسمين الحلبي، الدر المصون، (1/184).

70 - انظر: سيوييه، الكتاب، (4/62).

ثانياً: التوجيه الصرفي لصيغتي (بَلَّغ، وأَبْلَغ)

الإبلاغ مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (أَبْلَغ)، على وزن (أَفْعَل)، وهو من الأفعال المزيدة بحرف؛ وذلك بزيادة الهمزة في أوله، والمجرد منه: (بَلَّغ): وهو فعل متعدٍ، وقد تعدَّى بالهمزة إلى مفعول ثانٍ، نقول: بلغ الطالب مراده، وأبلغ المعلم الطالب مراده.

التبليغ مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (بَلَّغ)، على وزن (فَعَّل)، وهو من الأفعال المزيدة بحرف؛ وذلك بتضعيف عينه، والمجرد منه: (بَلَّغ)، وهو فعل متعدٍ لمفعولٍ واحدٍ، وقد تعدَّى بالتضعيف إلى مفعولين، نقول: بَلَّغ الغلام الحلم، وبلغ المعلم الطالب الأمر. والتضعيف هنا يفيد التأكيد كما يفيد التعدية؛ لأنَّ الثلاثي المجرد منه متعدٍ.

المطلب الثاني: دلالة صيغتي (نَزَّل وأَنْزَلَ) و(بَلَّغ، وأَبْلَغ) عند شحور ونقدها

أولاً: دلالة صيغتي (بَلَّغ، وأَبْلَغ) عند شحور ونقدها

أحببت أن أبدأ الحديث عن صيغتي (بَلَّغ، وأَبْلَغ)، من (البلاغ والإبلاغ)؛ لأنَّ شحوراً جعلهما المنطلق الذي انطلق منه في تحديد دلالة كلٍّ من (نَزَّل وأَنْزَلَ)، فإذا تبينَ خطؤه هنا فمن المنطقي أن تكون النتيجة التي بناها على هذا الأساس خاطئة.

لقد انطلق شحور في بيان الفرق بين (نَزَّل) و(أَنْزَلَ)، وبالتالي بين (الإنزال) و(التنزيل) من خلال التفريق بين (بَلَّغ) و(أَبْلَغ)، حيث فرق بينهما، فقال: "إنَّ البلاغ هي عملية نقل من شخصٍ إلى آخر دون التأكد من أنَّ الشخص المنقول إليه البلاغ وصله الخبر، وأصبح جزءاً من مدركاته"⁷¹. في حين أنَّ الإبلاغ هو إيصال محتوى البلاغ إلى إدراك ووعي كلِّ مواطنٍ مقصودٍ بهذا البلاغ. ثمَّ استدلَّ على ذلك بأنَّ الله تعالى كلَّف النَّبِيَّ المبعوث ﷺ إلى النَّاس كَأَقَّةً بالتبليغ، وهذا يقتضي أنَّ المطلوب منه مجرد الدَّعوة والإخبار، وليس عليه إيصاله الرسالة إلى إدراك ووعي كلِّ مواطنٍ، في حين كلَّف سائر الأنبياء بالإبلاغ، وهذا يقتضي أن يتحرَّى كلُّ نبيٍّ إيصال الرسالة إلى إدراك ووعي كلِّ مواطنٍ⁷².

71 - شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 148).

72 - المرجع السابق.

وقد استدل على معنى البلاغ الذي ذهب إليه بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]، وقوله ﷺ في حجة الوداع: "ألا هل بلغت⁷³" ولم يقل: ألا هل أبلغت⁷⁴. ويمكن نقض هذا الفهم من خلال النقاط الآتية:

1. كون الرسول ﷺ كان يخاطب قوماً قد بلغتهم الرسالة على أكمل وجه، فأدركوها، ووعوها، وآمنوا بها، ومع ذلك قال: (بَلِّغْتَ) من التبليغ، ولم يقل (أبَلِّغْتَ) من الإبلاغ، مما يؤكد أنَّ المعنى الذي ذهب إليه شحورر غير دقيق؛ وإلا لو كان كما قال، لقال ﷺ في مثل هذا المقام: (أبَلِّغْتَ)، أما تعليقه لهذا الاستعمال المخالف للمعنى الذي ذهب إليه؛ وهو استعمال اللفظ (بَلِّغْتَ) بدعوى أنه كان في بداية الدعوة فهو منقوضٌ بالحقائق التاريخية؛ حيث كان هذا الدعاء واستشهاد الله تعالى على تبليغه في آخر أشهر حياته الدعوية، فقد كان هذا في التاسع من ذي الحجة في السنة العاشرة للهجرة في حجة الوداع قبل وفاته بثلاثة أشهر وثلاثة أيامٍ على التمام⁷⁵، ولذلك ما علل به شحورر استعمال (بَلِّغْتَ) في حق نبي الله هود عليه السلام في دعوته قومه على خلاف قاعدته، بدعوى أنَّ الأمر كان في بداية الدعوة مردوداً ومنقوضاً في كلتا الحالتين؛ إذ كانتا في آخر زمان الدعوة على خلاف زعمه كما سيأتي⁷⁶.

2. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: 82]، يقتضي أنه تعالى لا يطلب من النبي ﷺ مجرد التبليغ على أي وجه دون أن يُجهد نفسه في إقامة الحجة المقنعة؛ بل على العكس من ذلك؛ فإنه طلب أن يكون البلاغ مبيناً، أي تاماً⁷⁷ وواضحاً، وموضحاً⁷⁸، مما يؤكد أنه ﷺ مطالبٌ بتبليغهم بحيث يؤدي إلى إدراكهم للبلاغ، ويؤكد ذلك شدة حرصه ﷺ على إيصال الدعوة لهم على أكمل وجه، وهذا يتعارض مع فهم شحورر لمعنى البلاغ؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اِسْتِطَعْتَ أَنْ تُبَدِّعِي

⁷³ - انظر: مسلم، مسلم بن الحجاج، (261هـ): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، ح1218.

⁷⁴ - شحورر، الكتاب والقرآن، (ص: 148).

⁷⁵ - انظر: شحورر، الكتاب والقرآن، (ص: 149).

⁷⁶ - انظر: المرجع السابق، (ص: 148).

⁷⁷ - انظر: الشوكاني، فتح القدير، (3/ 222). الألويسي، روح المعاني، (7/ 442).

⁷⁸ - انظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، (ت: 606هـ)، مفاتيح الغيب، ط3، دار إحياء التراث: بيروت، (1420هـ)،

(20/ 254).

نَفَقَا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمَا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿35﴾
[الأنعام: 35].

3. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِلَّا أَلْبَلُغُ﴾ [الشورى: 48]، كونهم أعرضوا عن البلاغ يقتضي أنهم أدركوا ما بُلِّغوا به، ومع ذلك رفضوه وهذا يتعارض مع المعنى الذي قرره شحرور للبلاغ، وكان الأولى كونهم أدركوا وأعرضوا أن تكون الصيغة في هذا المقام: "إن عليك إلا الإبلاغ" بحسب شحرور.

4. في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَلِمْ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [الأحقاف: 23]، نبي الله هود عليه السلام بعث في قومه خاصة، وهو مطالب بحسب شحرور بالإبلاغ، وهذا يقتضي أن تكون الصيغة المستعملة في الآية {وأبليغكم ما أرسلت به}، من (الإبلاغ) لكنّها جاءت (أبليغكم) من (التبليغ أي البلاغ بحسب شحرور)، ممّا ينقض ما ذهب إليه شحرور، أي أنه ساع للأنبياء قبل محمد ﷺ أن يبليغوا دعوتهم (من التبليغ)، وإن لم يبليغوها (من الإبلاغ) في بداية الدعوة رغم أنهم بعثوا إلى أقوامهم خاصة⁷⁹، ومن ثمّ عدم تعذر الإبلاغ، كما هو الحال مع النبي محمد ﷺ، وهو في ذلك يتناقض مع نفسه كذلك؛ أمّا زعمه أنّ هذا التبليغ (البلاغ بحسبه) كان في هذا المقام في بداية الدعوة قبل أن يتمكن نبي الله هود عليه السلام من إيصال البلاغ إلى وعيهم وإدراكهم فمردود ومنقوض بكون الأمر كان في أواخر دعوة نبي الله هود عليه السلام، يقول السعدي: "إنّ الله تعالى قد أدّر عليهم النعم العظيمة فلم يشكروه، ولا ذكروه؛ ولهذا قال: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: 26]، أي: مكناهم في الأرض، يتناولون طبيّاتها، ويتمتعون بشهواتها، وعمرناهم عمراً يتذكر فيه من تذكر⁸⁰"، فأعرضوا، فحلّ بهم العذاب سبع ليالٍ وثمانية أيامٍ حسوماً.

5. في قوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَتِي رَبِّي﴾ [الأعراف: 62]، في (أبليغكم) قراءتان بالتخفيف من الإبلاغ، والتشديد من التبليغ⁸¹، فبحسب شحرور شعيب عليه السلام بعث إلى قومه خاصة، وهو مكلف بالإبلاغ، أي بإيصال الدعوة إلى مدارك الناس، لكن لسوء حظ شحرور أنّ (أبليغكم) فيها قراءتان متواترتان، فساع في حقه التبليغ، والإبلاغ، وبهذا يقع تعارض بين القراءتين إن حملناهما على ما ذهب إليه شحرور، إذ يكون

79 - انظر: شحرور، الكتاب والقرآن، (ص: 149).

80 - السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص: 782).

81 - انظر: ابن الجزري، محمد، (833هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: عليّ الضباع، المطبعة التجارية الكبرى،

(270/2).

الله تعالى قد أوجب على شعيب عليه السلام إيصال الدعوة إلى مدارك الناس على قراءة، وعلى القراءة الثانية لا يجب عليه ذلك؛ إنَّما يكفيه دعوتهم سواء أدركوا أم لا، وهذا يتعارض كذلك مع ما ذهب إليه. والمعنى على التَّشديد أنَّه أراد تكرير الفعل، ومداومته (التَّكثِير)، وهو من معاني صيغة (فَعَلَ)، علماً أنَّ ماضيه متعدٍ، فساغ أن يُفيد هذا المعنى بالإضافة إلى التَّعدية، أما أبلغ فتقيد التَّعدية، وهو ما قرره أبو حيان كقاعدة. وما قيل هنا يُقال في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَلِمْ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [الأحقاف: 23]، ففي الآية قراءتان كذلك، مما يؤكِّد سقوط ما ذهب إليه شحرور⁸².

ثانياً: دلالة صيغتي (نَزَّلَ وَأَنْزَلَ) عند شحرور ونقدها

يرى شحرور أنَّ التَّنْزِيلَ: "هو عملية نقل موضوعي خارج الوعي الإنساني"⁸³. أما الإنزال: "فهو عملية نقل المادة المنقولة خارج الوعي الإنساني، من غير المدرك إلى المدرك، أي دخلت مجال المعرفة الإنسانية"⁸⁴. لقد بنى شحرور استعماله لصيغتي (الإنزال والتَّنْزِيل) على استعماله لصيغتي (الإبلاغ والتَّبْلِيغ)، فلما ظهر أنَّ ما قرره سابقاً لا مستند له، وأنَّه متناقضٌ فيه، اقتضى بطلان ما بُني عليه، ولكن زيادةً في التوضيح والتَّثبت سأنتبع ما ذكره في (الإنزال والتَّنْزِيل)؛ للتأكيد والتدليل على ما ذكرت، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الإنزال والتَّنْزِيلَ للقرآن ولأم الكتاب وتفصيل الكتاب والسَّبْع المثاني

ما ذكر سابقاً من نقضٍ للتَّفريق بين (الإنزال والتَّنْزِيل) يقضي ببطلان تقسيماته المزعومة للكتاب؛ إذ قسَّمه إلى: أم الكتاب، وتفصيل الكتاب، والسَّبْع المثاني والقرآن العظيم، وبطلان التفصيل التي ذكرها تحت هذا التَّقْسيم، أمَّا نقضها فعلى النحو الآتي:

1. قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: 37]: حمل شحرور هذه الآية على أم الكتاب بمعناه الذي ذكره؛ أي مجموعة ما أحكم من الآيات والتي تتألف من الآيات المتعلقة بالحدود... وكان مما ذكره في شأنها: أنَّ الإنزال والتَّنْزِيلَ يحصل لها دفعةً واحدةً في أم الكتاب، وأنَّها أنزلت ونُزلت على مدار ثلاثة

⁸² - قال ابن الجزري: (واختلَفُوا) في: أُبَلِّغُكُمْ في المَوْضِعَيْنِ هُنَا، وفي الأَحْقَافِ فَعَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِخَفِيفِ اللَّامِ فِي الثَّالِثَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِهَا فِيهَا. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (270/2). وانظر: الزجاج، معاني القرآن، (4/ 445).

⁸³ - شحرور، الكتاب والقرآن، (ص: 149).

⁸⁴ - المرجع السابق.

وعشرين عاماً⁸⁵. وفي هذا تناقض؛ فتارة يُفهم من قوله إنَّ أمَّ الكتاب أنزلت ونزلت -بكلتا الصيغتين- دفعةً واحدةً، وتارة منجمةً، وعلى مراحل، وصيغة الآية (أنزلناه) أي دفعةً واحدةً بحسب المعنى الذي قرره.

2. قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: 1]: جعل شحور هذه الآية في الكتاب كلِّ الكتاب، وقد أنزله الله دفعةً واحدةً، ومن مكونات الكتاب: أمَّ الكتاب، وتفصيلُ الكتاب، قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: 1]: فهو يرى أنَّ ذكر التَّنْزِيلِ للكتاب، وأنَّ أمَّ الكتاب جزء منه، وأنه قد تلازم الإنزال والتَّنْزِيلُ في كليهما؛ أمَّ الكتاب وتفصيل الكتاب⁸⁶. وأنا أتساءل: هل أنزل الكتاب إنزالاً، أم نُزِّلَ تنزيلاً؟! إنَّ مثل هذا التعبير إنَّما يدل على أنَّ الإنزال والتَّنْزِيلُ بالمعنى ذاته؛ وهذا على خلاف تفريقه بينهما.

4. يقول شحور: "وفي أمَّ الكتاب وتفصيل الكتاب والسبع المثاني تلازم الإنزال والتَّنْزِيلُ دون جعل"⁸⁷، أي أنَّ أمَّ الكتاب أنزلت ونزلت على مدى ثلاثٍ وعشرين سنة، فجعل الإنزال والتَّنْزِيلُ منجماً، وقد خالف بهذا ما قرره من التفریق بينهما.

ثانياً: الإنزال والتَّنْزِيلُ للملائكة

1. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي ءَابَائِنَا الْأُولِينَ﴾ [المؤمنون: 24]: يرى شحور أنَّ الله تعالى كان قبل إرسال نوح ﷺ يرسل ملائكة على شكل أجسام مدركة؛ ولذلك عبر ب(أنزل)⁸⁸، ولكن الذي يبدو أنه فاته أنَّ الإنزال يكون دفعةً واحدةً، وأنَّ تنزيل الملائكة يكون عبر فتراتٍ زمنيةٍ متلاحقةٍ، وبناءً على تفريقه فالتعبير هنا ينبغي أن يكون ب(نزل)، علماً أنَّ هذا المعنى لا أصل له؛ فما بعث الله تعالى أبداً ملائكةً لا قبل نوح ولا بعده لدعوة النَّاسِ وإبلاغهم. وقد ذكر السَّعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَوَأَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقَضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام: 8]: أنَّ أغلب النَّاسِ لا يؤمنون بهذه الحالة، وأنَّهم إذا لم يؤمنوا قضى الله الأمر بتعجيل هلاكهم وعدم إنظارهم؛ لأنَّها سنَّة الله فيمن طلب الآيات ثمَّ لم يؤمن بها، ولذلك إرسال رسول من البشر إليهم بالآيات البينات، التي يعلم الله إصلاحها وصلاحها للعباد، وأنَّها أرفق بهم، بالإضافة إلى إمهال الله لهم خير لهم وأنفع، وعليه فطلبهم إنزال رسلٍ

85 - انظر: شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 157-158).

86 - انظر: المرجع السابق.

87 - المرجع السابق، (ص: 162).

88 - انظر: المرجع السابق، (ص: 167).

من الملائكة لا من البشر شرُّ لهم، لكنَّهم كانوا قومًا يجهلون، ومع ذلك لو أنزل عليهم ملكٌ لم يطيقوا التَّقِي عنه، ولا تحمّلوا ذلك⁸⁹، وعليه فليس من سنّة الله أن يبعث في البشر ملكاً رسولاً.

2. قوله تعالى: ﴿إِن نُّنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خُضَعِينَ﴾ [الشعراء: 4]: يقول شحرور في بيان دلالة التَّنْزِيل: "أما التَّنْزِيل للملائكة فيعني نقلة مادية موضوعية خارج الوعي الإنساني؛ كنقل الصوت والصورة عن طريق الأمواج، وكذلك لظاهرة تُرى بالعين، أو تُسمع بالأذن، ولكنها لا تدخل ضمن المدركات"⁹⁰. أقول: ما قاله شحرور عين التناقض؛ فكيف يكون الشيء في دائرة المحسوس بحيث يُبصر أو يُسمع ثم يُقال: إنّه ممّا لا يدرك ولا يعقل، ومن المعلوم أنّ منتهى الإدراك والعقل إلى الحسّ، بمعنى أنّ ما كان من عالم الحسّ والمشاهدة إذا وقع تحت الحسّ وتوافرت لدينا عنه المعلومات فهو محلّ للعقل والإدراك. أمّا المثال الذي ضربه لذلك وهو شق موسى ﷺ للبحر، والآيات البيّنات الثماني الأخر، أو أيّ معجزةٍ أخرى فلا يقال: إنّها ليست من المعقولات ولا المدركات، كيف يُقال ذلك: وهي الدلائل العقليّة التي تثبت صحة نبوّة الأنبياء، نعم يعجز الإنسان عن الإتيان بمثلها، أو تفسيرها عقلياً، لكنّه يدرك أنّها أمرٌ خارق للعادة، جرى على يد نبيّ، فكان دليّله على صدق نبوّته، إنّ مثل هذا الأمر معقول ومدرك، وإلا لما كانت المعجزات دلائل باهرات، وبراهين ساطعات على صدق النبوات⁹¹. وكذلك كونه عبر مع (آية) (نُزِّل) التي تفيد التكرار والنزول على مراحل بحسب شحرور، وقد كان الأصل أن يعبر معها ب(أنزل) لتكون دفعةً واحدة، فإنّ ذلك التناقض يدحض ما ذهب إليه.

3. في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمَشُونَ مُطْمَئِنِينَ لَنَزَلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: 95]: عبر مع (ملكاً) وهو واحدٌ (لنزلنا) التي تدلّ على التعدد والتتّجيم بحسب شحرور، وكان الأولى أن يعبر ب(لأنزلنا)؛ لأنّ الملك ينزل دفعةً واحدةً، وهذا يثبت فساد ما ذهب إليه. قال أبو حيّان: "ليس المعنى على أنّهم افتَرَحُوا تَكَرِيرَ نُزُولِ الْآيَةِ، وَلَا أَنَّهُ عُلِقَ تَكَرِيرَ نُزُولِ مَلِكٍ رَسُولٍ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ مَلَائِكَةٍ فِي الْأَرْضِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مُطْلَقُ الْإِنزَالِ"⁹²، وهذا يؤكد أنّ المعنى واحدٌ في كلتا الصيغتين وأنّ المراد من الزيادة التّعديّة. يقول ابن زنجلة: في قوله تعالى: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفِ

89 - انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص: 251).

90 - شحرور، الكتاب والقرآن، (ص: 167).

91 - انظر: الماوردي، علي بن محمد، (450هـ)، أعلام النبوة، دار النفائس: بيروت، تحقيق: خالد العك، ط1، 1414هـ-1994م، (ص: 65-66/80-81).

92 - أبو حيّان، البحر المحيط، (ص: 168/1).

مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿ [آل عمران: 124]: قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ {مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ} بِالتَّشْدِيدِ، وَحِجَّتْهُ قَوْلُهُ: {لَنزَلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا} وَهُمَا لُغَتَانِ (نزل) و(أنزل)⁹³.

ثالثاً: الإنزال والتَّنزِيل للمِنِّ والسَّلْوَى

قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَكُمْ أَلْعَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: 57]: لاحظ أنَّ الله تعالى عبَّرَ مع المِنِّ والسَّلْوَى، وهما طعامان وليسا طعاماً واحداً⁹⁴ ب(أنزلنا) الذي يدل بحسب شحور على الإنزال دفعةً واحدةً، وكان الأولى أن يعبَّرَ ب(نزلنا) التي تغيد التَّعدُّد. وهذا يؤكد تناقض شحور. يقول أبو حيان: "المِنُّ: اسمُ جنسٍ لا واحدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَفِي الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَقْوَالٌ... وَفِي السَّلْوَى أَقْوَالٌ، مِنْهَا: طَائِرٌ يُشْبِهُ السَّمَانِيَّ، أَوْ هُوَ السَّمَانِيَّ نَفْسُهُ، أَوْ طَيْوْرٌ حُمْرٌ... وَكَانَتْ تَأْتِيهِمُ السَّلْوَى مِنْ جِهَةِ السَّمَاءِ، فَيَخْتَارُونَ مِنْهَا السَّمِينِ وَيَتْرَكُونَ الْهَزِيلَ"⁹⁵، فيفهم من كلامه أنَّ التعبير ب(أنزلنا) سائغٌ مع المتعدد، أو الذي يتكرر نزوله، على خلاف شحور. كما أنَّه عبَّرَ في قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكَ مِنْ عَدُوِّكَمْ وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى﴾ [طه: 80]: مع المِنِّ والسَّلْوَى ب(نزلنا) ممَّا يُوَكِّد أنَّهما بالمعنى ذاته، على خلاف زعم شحور.

رابعاً: الإنزال والتَّنزِيل للماء

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: 21]: يرى شحور أنَّ الآية تشير إلى ظاهرة جريان المياه في الأرض "المياه الجوفية"، وهي ظاهرة قابلة للإدراك الإنساني⁹⁶، ولذلك عبَّرَ عنها ب(أنزل) على قاعدته. في حين يقول تعالى: {ويُنزِل الغيث} أي أنَّ نزول الغيث ظاهرةٌ تحصل خارج إدراكنا، وذلك من أجل أن يقرَّر ما ذهب إليه، مع أنَّ ظاهرة نزول الغيث ظاهرةٌ مشاهدةٌ محسوسةٌ، وقد جرت عليها دراساتٌ علميةٌ، فشخصت حقيقتها، وفصلت آليتها، فهل يُقال في مثل هذه الظاهرة أنَّها تجري في اللأوعي، في حين هي قابلةٌ للإدراك؟! هذا فضلاً عن نزول القرآن في بيانها على التَّفصيل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ

⁹³ - ابن زنجلة، حجة القراءات، (ص: 172).

⁹⁴ - السمين الحلبي، أحمد، (756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم: دمشق، (389/1).

⁹⁵ - أبو حيان، البحر المحيط، (ص: 346/1).

⁹⁶ - شحور، الكتاب والقرآن، (ص: 169).

خَلَّلَهُ وَيُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصُرِ ﴿[النور: 43]، أبعاد هذا يُقال مثل هذا الكلام؟! ف(أنزل) و(ينزل) كلاهما فيما يدرك، وهما بالمعنى ذاته. قال ابن خالويه: وقرأ الكسائي وحمزة ذلك كله بالتحديد، إلا قوله: في (لقمان) (وَيُنزِّلُ الْعَيْثُ)، وفي عسق: وَهُوَ الَّذِي (يُنزِّلُ الْعَيْثُ). والحجة لهما في ذلك قوله: "وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا"، فمضارع أنزل: ينزل بالتحفيف فاعرفه. وعليه ففيها قراءتان بالتحديد والتخفيف؛ مما يؤكد أنهما لغتان والمعنى واحد، لا كما قرره شحرور. هذا فضلاً عن تناقضه في قوله: وقد قرأ أبو عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي {وينزل العيث} (في الموضعين) وعلى هذه القراءة يكون الإنزال مدركاً، وعلى القراءتين فالغيث ينزل موضوعياً خارج الإدراك وهو من المدركات. فكيف تكون في الموضعين مدركاً، ثم ينزل الغيث على القراءتين موضوعياً خارج الإدراك؟! والجواب: إنه التناقض.

خامساً: حالة طلب العرب فيها التنزيل دون الإنزال

قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِزَفْرِكَ حَتَّىٰ تُنزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّعْرُوهُ﴾ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴿[الإسراء: 93]: يرى شحرور أن هذه الآية تصلح مثلاً على طلب العرب من الرسول ﷺ أن ينزل عليهم كتاباً ليقرووه، وهذا يقتضي أن يكون نقل من اللاوعي إلى الوعي، أي (أنزل إنزالاً)، أما كونه (نزل تنزيلاً) على ما ذكر في الآية فهذا يعني أنه لا زال في اللاوعي بحسب شحرور، فكيف إذن يمكن أن يُقرأ؟! والقراءة تتطلب الوعي والإدراك.

سادساً: نماذج متفرقة في صيغتي (نزل وأنزل)، وهي على النحو الآتي:

1. في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ سَأَلْتُمُوهُنَّ عَنَّهَا حِينَ يُنزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدِّلْنَ لَكُمْ﴾ [المائدة: 101]: كون الأشياء تُبدل للسائلين، وتظهر عند سؤالهم عن بيانها يقتضي دخولها في مجال الإدراك، وهذا يقتضي بحسب شحرور التعبير ب(يُنزَّل) (بالتحفيف)، لكنه مع هذا عبر ب(يُنزَّل)، مما ينقض قوله.

2. قوله: "إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، أَي أَنَّهُ نُقِلَ مِنَ اللَّوْعِيِّ إِلَى الْوَعِيِّ"⁹⁷، ثم قوله: "إِنَّ الْقُرْآنَ تَنَزَّلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَفْرَقًا عَلَى مَدَارِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً"⁹⁸، والتنزل في رأيه يكون في اللاوعي، فكيف يكون ذلك؟! مع أن الإنزال من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في حقيقة الأمر هو من عالم الغيب، في حين نزوله على قلب النبي ﷺ في جزء منه من عالم الحس والمشاهدة، وما كان من عالم الغيب هو

97 - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، (ص: 165).

98 - المرجع السابق.

الأولى بأن يُطلق على عالم اللاوعي (اللاإدراك)، وما كان من عالم الحسّ والمشاهدة أولى أن يُطلق عليه عالم الوعي (الإدراك)، هذا ما يقتضيه العقل والمنطق بحسب مصطلحاتهم، أمّا كلامه فخلاف العقل والمنطق. ولو قلنا إنّ إنزاله إلى السماء الدنيا ليلة القدر يعد نقلاً له من حالة عدم الإدراك إلى الإدراك، فكيف يتنزل بعد ذلك على قلب النَّبِيِّ ﷺ تنزلاً في حالةٍ غير قابلةٍ للإدراك بعد أن أصبح قابلاً للإدراك؟!

3. تساءل شحورر السؤال الآتي: لماذا لم يتم التّنزيل أي: "النقطة الموضوعية بعد الجعل والإنزال" دفعةً واحدة؟ وقد أجاب عنه⁹⁹ بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَّاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: 32]: نلاحظ أنّه يأتي بآيةٍ تتعارض مع ما قرره في معنى الإنزال والتّنزيل؛ إذ قرر أنّ الإنزال يكون دفعةً واحدةً، أمّا التّنزيل فعلى مراحل، أمّا الآية فقد أنت على خلاف فهمه؛ إذ عبّر الله تعالى عن النزول دفعةً واحدةً ب(نزل)، التي ينبغي أن يعبر بها عما ينزل منجماً، والأولى بحسب شحورر أن يعبر في هذا المقام ب(أنزل).

4. في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: 7]: ردّ على شحورر في دعواه أنّ التّنزيل يكون في اللاوعي؛ فقد عبّر الله تعالى مع تنزيل الكتاب في قِرطاسٍ، وفي حالةٍ قابلةٍ للمس الفعل (نزل)، وليس (أنزل) مع أنّ هذه الحال من عالم الحسّ والمشاهدة أي عالم (الوعي)، لا عالم الغيب (اللاوعي) ومن ثمّ يمكن إدراكه، فكلّ محسوسٍ قابلٍ للعقل والإدراك، وبهذا يخرج من حالة اللاوعي، وهذا يتعارض مع ما قرره شحورر من أنّ التّنزيل لا يكون إلا في اللاوعي، فالأحرى بحسب شحورر أن يقال: (ولو أنزلنا)، فقوله من هذا الوجه أيضاً يتعارض مع التعبير القرآني لها.

5. قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤْرِي سَوْءَ تَكُمُ وَرِيثًا﴾ [الأعراف: 26]: عبر ب(أنزلنا) مع اللباس والريش، على الرُغم من أنّ الإنزال حسب شحورر يدلُّ على الإنزال دفعةً واحدةً، وكون ما أنزل متعدداً لا شيئاً واحداً كان الأحرى أن يعبر عنه ب(نزلنا) بحسب شحورر، ولكن جاء التعبير القرآني مخالفاً لما قرره شحورر، وفي هذا نقض لما ذهب إليه.

الخاتمة

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

⁹⁹ - شحورر، الكتاب والقرآن، (ص: 153-154).

1. طريقة شحورور في تقسيم القرآن الكريم طريقةً محدثةً باطلّةً؛ وذلك لتعارضها مع التّقسيمه القرآنية، واللّغة، والأصول، والعقيدة.
2. تقسيمه شحورور تجعل جزءاً من القرآن الكريم معجزاً، في حين تنفي الإعجاز عن الجزء الآخر، وهي بذلك تجعل القرآن عظيم، ولذلك فهي تقسيمه باطلّةً كذلك من هذا الوجه.
3. بطلان زعم شحورور بأنّ الكتاب لا يوجد فيه آياتٌ محكماتٌ بيّناتٌ لا يدخلها نسخ، ولا تأويل.
4. أنّ تقسيمته أفضت إلى إلغاء معنى النبوة والرّسالة، وفي ذلك من الانحراف ما فيه.
5. أنّ (نزل وأنزل) أفعالٌ ثلاثيةٌ مزيدةٌ على وزن (فعل) و(أفعل)، وأنّ لهذه الصيغ معاني عدّة؛ منها التّعدية، والتّنجيم أو التّكثير.
6. أنّ شحوروراً ليس من أهل اللّغة ولا التّفسير، وأنّ أقواله في القرآن صادرةً عن جهلٍ، وهوى، واتباعٍ لدعاة الحداثة الذين يدعون إلى جعل قراءة القرآن مفتوحةً دون قيدٍ أو شرطٍ، فالقرآن صالحٌ لأن يُفهم وفق كلّ ظرفٍ وزمانٍ؛ وذلك خدمةً لأجنداتٍ خارجيةٍ خبيثةٍ، تخدم أعداء الدين.
7. أنّ شحوروراً لم يوجه (نزل وأنزل) وفق دلالتهم اللّغوية، ولا وفق القواعد الصّرفية، ولا وفق القراءات المتواترة فيهما؛ إنّما وجه كلّ شيءٍ وفق أيديولوجيته الخاصّة المنحرفة.
8. أنّ (أنزل)، و(نزل) لغتان بالمعنى ذاته كما ذهب إليه أبو حيّان، وأنّ البنية الصّرفية لا تتغيّر في المعنى، وأنّ المراد من الزيادة فيهما التّعدية، وذلك إذا كان الفعل الثلاثي المجرد لازماً، أمّا إذا كان متعدّياً فيفيد بالإضافة إليها التّكثير.
9. أنّ شحوروراً لا يدرك حقيقة العقل ودوره في عالم الغيب ولا عالم الحسّ والمشاهدة على الوجه الدقيق، بحيث يُعمله أحياناً في عالم الغيب ليدرك حقيقته، وما هو بفاعل، في حين يُبطل عمله فيما هو من عالم الحسّ القابل للعقل والإدراك، وقد كان عليه عكس ذلك.
10. لم يتبع شحورور المنهج العلميّ فيما ذهب إليه في فصل "الإنزال والتّنزيل"، على الرّغم من محاولة إضافته صفة العلميّة على افتراضاته وتصوراته، وممّا يؤكّد ذلك عدم توثيقه للمعلومات التي استقدها من غيره.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الألوسي، شهاب الدين الحسيني (ت: 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عطية، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، (1415هـ).
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، (ت: 256هـ)، صحيح البخاري، ط3. تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير: بيروت، (1407هـ/1987م).
- البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، (ت: 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، (1420هـ).
- البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي (٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، (1418هـ).
- التل، عادل، النزعة المادية في العالم الإسلامي، ط1، (1415هـ / 1995م).
- ابن الجزري، محمد، (833هـ)، 2مج، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- الجصاص، أحمد بن علي الرازي الحنفي، (370هـ)، الفصول في الأصول، ط2، وزارة الأوقاف الكويتية، (1414هـ / 1994م).

- حبنكة، عبد الرحمن حسن الميداني، التحريف المعاصر في الدين تسلل في الأنفاق بعد السقوط في الأعماق، دار القلم: دمشق، ط1، (1418هـ / 1997م).
- الحملاوي، أحمد بن محمد، (ت: 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد الرياض.
- حوى، سعيد (ت: 1409هـ)، الأساس في التفسير، دار السلام: القاهرة، ط6، (1224هـ).
- أبو حيان، محمد، (745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر: بيروت، (1420هـ).
- ابن خالويه، الحسين، (370هـ)، الحجة في القراءات السبعة، تحقيق: عبد العال مكرم، دار الشروق: بيروت، ط4، (1401هـ).
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، (ت: 606هـ)، مفاتيح الغيب، 32مج، ط3، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (1420هـ).
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل، (ت: 502هـ)، المفردات في غريب القرآن. تحقيق: صفوان داودي، دار العلم الدار الشامية: دمشق. (1412هـ).
- الزجاج: إبراهيم بن سهل، (ت: 311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط1 (1408هـ / 1988م).
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي: بيروت، (1407هـ).
- ابن زنجلة، عبد الرحمن، (403هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة: لبنان، ط5، (1418هـ).
- السبت، خالد بن عثمان، قواعد التفسير جمعا ودراسة، دار ابن عفان، (1415هـ).
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، (ت: 1376هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، (1420هـ / 2000م).
- أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، (ت: 982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- السمين الحلبي، أحمد، (ت: 756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم: دمشق.
- السوالقة، سكيئة عبد الكريم، معاني زيادات الأفعال في القرآن الكريم، رسالة ماجستير: جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، إشراف: د. جزاء المصاروة، (2008م).

- سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط3، (1408هـ/ 1988م).
- شحور، محمد، الكتاب والقرآن، الأهالي للطباعة والنشر: دمشق.
- الشنقيطي، محمد الأمين، (ت: 1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار عطاءات العلم (الرياض)، ودار ابن حزم (بيروت)، ط5، (1441هـ/ 2019م).
- الشواف، منير محمد طاهر، تهافت القراءة المعاصرة، الشؤاف للنشر والدراسات، ط1، (1993م).
- الشوكاني، محمد عبد الله اليمني، (ت: 1250هـ)، فتح القدير، دار ابن كثير: دمشق، ط1، (1414هـ).
- الصيداوي، يوسف، بيضة الديك نقد لغوي لكتاب الكتاب والقرآن، المطبعة التعاونية.
- ابن عاشور، محمد، (ت: 1393هـ)، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر: تونس، (1984م).
- عبد الله، محمد حسين، الواضح في أصول الفقه، عمان، (1412هـ- 1992م).
- ابن العربي، محيي الدين محمد بن علي الحاتمي، أبو بكر، (ت: 638هـ)، الفتوحات المكية، ط2، تحقيق: عثمان يحيى، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، (1405هـ).
- عزيزي، مصطفى، قياس الغائب على الشاهد قيمته المعرفية وتطبيقاته العقدية، بحث منشور: مج الدليل، ع4، (2018م).
- ابن عطية، عبد الحق، (ت: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1422هـ).
- عفانة، جواد، القرآن وأوهام القراءة المعاصرة، عمان: دار البشير، (1415هـ/ 1994م).
- الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، (ت: 505هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، (1413هـ/ 1993م).
- الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية: بيروت، ط31، (1416هـ/ 1996م).
- فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين، (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (1399هـ/ 1979م).
- القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن الفراء، (ت: 458هـ)، العدة في أصول الفقه. ط2. تحقيق: أحمد المباركي، (1410هـ/ 1990م).
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي أبو الفداء، (ت: 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، ط2، تحقيق: سامي سلامة: دار طيبة، (1420هـ/ 1999م).

- الماوردي، علي بن محمد، (ت: 450هـ)، أعلام النبوة، دار النفائس: بيروت، تحقيق: خالد العك، ط1، (1414هـ / 1994م).
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، (ت: 324هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف: مصر، ط2، (1400هـ).
- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت: 261هـ): صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن مفلح، محمد المقدسي الحنبلي، (ت: 763هـ)، أصول الفقه، تحقيق: فهد السُّدَّحَان، مكتبة العبيكان، ط1، (1420هـ / 1999م).
- النسفي، عبد الله بن أحمد، (ت: 710هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف بديوي، دار الكلم الطيب: بيروت، ط1، (1419هـ / 1998م).